أثر التضخم في مستويات الفقرالبشري وانعكاس ذلك على اداء راس المال البشري في العراق للمدة 2010- 2013

م.د. ريبر فتاح محمد م.م.اسماعيل عزيز اسد أ.د. عبدالله الدباش

الخلاصة :

الفقر ظاهرة متعددة الجونب قد تختلف مفاهيمها باختلاف الاماكن والثقافات والمستوى المعيشي للشعوب ، لكنها مع ذلك تعني شيئا واحدا للذين يعانون منها وهو الحرمان ، سواء كانت حرمانا ماديا او حرمانا من فرص العيش بكرامة ، وهي ظاهرة انسانية تعتبر الكثير من الدراسات بانها من محركات التغير، لذلك فان الحكومات والمؤسسات الدولية قد اولت هذه الظاهرة جل اهتمامها ، حتى اصبح الحد من هذه الظاهرة من اهم اهداف الانمائية الالفية التي اقرتها منظمة الامم المتحدة.

ويدلّ مفهوم الفقر على حرمان الفقراء من الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، و الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم كما ان هناك مفهوم فقر القدرات بمعنى ان الفقير هو الذي لا قدرة له على تحقيق حياة جيدة وهي الجوانب التي تضمنتها تعريف التنمية البشرية الذي يؤكد على ان التنمية هي تطوير وتنمية العننصر البشري بما يؤدي الى توسيع فرص ومجالات الاختيار امامه ، وهذا ما يعاني منه راس المال البشري بالعراق حيث يعاني من فقر القدرات التي تؤهله للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

وقد اعتمد البحث الفرضية: ان التضخم يعمل على خفض قيمة النقد وبالتالي رفع مستوى خط الفقر مما يساهم في زيادة عدد الفقراء في البلد والذي يسهم خفض مهارات وقدرات الشباب للمساهمة في التنمية الاقتصادية. ويهدف البحث الى دراسة اثر التضخم في زيادة عدد الفقراء في العراق من خلال دراسة اثر التضخم على خط الفقروانعكاس ذلك على راس المال البشري في العراق. وقد توصل البحث الى استنتاجات منها : ان خط الفقر في العراق يعادل حوالي 27$ شهريا وهو اقل من معدل 2$يوميا ،وهذا يعني ان فقراء العراق يعيشون في حرمان وفقر مدقع مقارنة بفقراء الدول الافريقية غير النفطية التي يشكل خط الفقر فيها بحدود 30-60$ شهريا . ان اسباب ارتفاع معدلات التضخم في العراق يعود الى عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة المعالم ، اضافة الى التخبط في العمل المصرفي والمالي . انتشار البطالة في العراق والتي وصلت بحدود ال40%من قوة العمل . انتشار الفساد المالي والاداري وحسبما جاء في تقرير الحكم الرشيد للمنظمة الدولية التي صنفت العراق باخر دولة في الشفافية .اعتماد بعض الاساليب من المتحكمين واصحاب القرار كتزوير العملة وضخها الى السوق او تهريب العملة الصعبة الى دول الجوار. وقدم البحث مقترحات منها

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة التنمية البشرية/السليمانية/نيسان 2015

وضع سياسة اقتصادية كلية تتضمن طرق واساليب الحد من الفقر في العراق ،والاستفادة من تجارب الدول الاخرى مثل ماليزيا وتركيا وسنغافورة .الحد من الفساد المالي والاداري من خلال ابعاد الفاسدين والحرامية عن المناصب الادارية واحالتهم الى المحاكم . فتح مجالات الاستثمار الاجنبي المباشر في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية لتوفير فرص عمل تساهم في خفض البطالة وخفض عدد الفقراء.

The impact of inflation in the human levels of poverty and its impact on the performance of human capital In Iraq, for the period 2010- 2012

Conclusion:

Demonstrates the concept of poverty to deny the poor access to basic basket of goods consisting of food, clothing and housing, in addition to a minimum of other needs, such as health care, transportation and education .and human capital in Iraq suffers from poverty capacity that qualify to contribute to economic development. Research has adopted a hypothesis: that inflation lowers the value of the currency and thus raise the poverty line, which contributes to the increase in the number of poor in the country, which contributes to reducing the skills and abilities of young people to contribute to economic development . The research aims to study the effect of inflation in increasing the number of poor people in Iraq through the study of the impact of inflation and its impact on the poverty line on human capital in Iraq. The research has come to conclusions which: : The poverty line in Iraq, equivalent to about $ 100 a month, less than the rate of $ 2 per day, and this means that Iraq's poor live in deprivation and extreme poverty compared to poor African countries, non-oil, which constitutes the poverty line, up to $ 30-60 per month. The reasons for the high rates of inflation in Iraq due to the absence of a clearly . The spread of financial and administrative corruption, according to a report in the governance of the international organization which ranked Iraq the last state in transparency. Some styles of gatekeepers and decision-makers to adopt Gatekeepers currency and pumped into the market or hard currency smuggling to neighboring countries . The research was presented proposals including: the development of macroeconomic policy include the ways and methods of reducing poverty in Iraq, and to benefit from the experiences of other countries such as Malaysia, Turkey and Singapore. Reduce the financial and administrative corruption through the dimensions of the corrupt and thieves for managerial positions and refer them to the courts . Open foreign direct investment in all areas of economic and service sectors to provide job opportunities contribute to the reduction of unemployment and poverty reduction.

المقدمة :

يدلّ مفهوم الفقر على حرمان الفقراء من الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

تركز بعض مفاهيم الفقر على أشكال مختلفة من الحرمان تتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والمسكن، فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالائتمان، الأرض، البنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة (المشتركة)، إضافة إلى عدم تمكن "الفقراء" من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية. .

و الفقرهو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة. ومن المهم الإشارة إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد اجور الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية.

ويلعب تضخم الاسعار دورا كبيرا في تفشي الفقر في الدول النامية بسبب خفضة القدرة الشرائية للنقد المحلي وارتفاع مستويات خطوط الفقر مما يؤثر سلبا في زيادة عدد الفقر في البلد.ان الفقر يعمل على الحد من امكانية تحقيق الفقراء لمستويات عالية من التعليم الذي يعتبر الاساس في تطوير القدرات والمهارات لدى الافراد وايجاد فرص العمل .

الاهمية :

يمثل الفقر بعدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة ، والتضخم يمثل الارتفاع المستمر بالاسعار وبالتالي فان ارتفاع معدل التضخم سيعمل على اضافة اعداد جديدة من المواطنين الى الفقراء بسبب انخفاض قيمة النقد وعدم امكانية دخولهم لتحقيق المستلزمات الاساسية للعيش وتطوير مهاراتهم وقدراتهم الانتاجية .

المشكلة :

ان للتضخم اثر كبير في خفض قيمة النقد (القدرة الشرائية للنقد) وبالتالي رفع مستى خط الفقر ، مما يجعل الفقراء غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الاساسية ،حيث بلغ مستوى التضخم بالعراق الى مستويات عالية جدا تصل الى اكثر من 40% وهذا ما اثر في زيادة عدد الفقراء في العراق ليصل الى اكثر من 7 مليون فقير عام 2013والذي يساهم في الحد من القدرات والمهارات الشبابية لعدم امكانيتهم تطوير مهاراتهم عن طريق التعليم .

الفرضية :

ان التضخم يعمل على خفض قيمة النقد وبالتالي رفع مستوى خط الفقر مما يساهم في زيادة عدد الفقراء في البلد الذي يؤدي الى ضعف اداء او مهارات راس المال البشري.

الهدف :

دراسة اثر التضخم في زيادة عدد الفقراء في العراق من خلال دراسة اثر التضخم على خط الفقر وانعكاس ذلك على اداء راس المال البشري.

المنهجية :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى النتائج معتمدين على ما كتب في هذا الموضوع من كتب ودراسات ورسائل جامعية .

الاطار النظري :

يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة . فان وجود التضخم فى الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية فى تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. من ناحية أخرى ، فان هناك ارتباطا قويا ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنيوية والهيكلية للنظام السياسي (1) .

ان مستوى التنمية وكما أشارت إليه فرضية كوزنتس (Kuznets,1995)يعد المحدد الرئيس لتوزيع الدخل، لأن البلدان تنتقل من المساواة النسبية إلى التباين وتعود إلى المساواة خلال المراحل التنموية التي تمر بها (2) . ومع ذلك فان دراسات عدة أكدت أن فرضية كوزنتس لا توضح سوى جزء محدد من الاختلافات في توزيع الدخل (3). في حين تضطلع سياسات أخرى كالسياسات المالية والنقدية والتحولات الاجتماعية وسياسات تنمية رأس المال البشري بتأثيرات مهمة في تضييق الفروقات في توزيع الدخل (Chu and et.al., (4). وعلى الرغم من تعدد الدراسات فان إطار تحليل العلاقة بين معدل التضخم وآثاره في مستوى الرفاهية ومعدلات الفقر، في وجهات النظر كانت متفاوتة بين المتشائم والمتفائل في اتجاه تأثير معدلات التضخم على مستويات الفقر. إلا أن وجهات النظر تلك قد تكون صحيحة وذلك لاختلاف الآلية والتأثيرات التي تحدثها التقلبات المختلفة لمعدلات التضخم في التأثير في النمو وتوزيع الدخل ومعدلات الفقر في أغلب البلدان. إن الدراسة التي قدمها بلانك وبلايندر (Blank and Blinder,1995)تشير إلى أن التضخم قد أدى إلى زيادة نسبة الفقر، بالرغم من الزيادة المتواضعة في حصص الدخل للخمس الأفقر من مستلمي الدخل(5). في حين استنتج ايكستين Eckstein وليدرمان Liderman (1992) أن الزيادة الحاصلة في التضخم وبنسبة 10% ستولد كلفاً على الرفاهية تتراوح بين(1%-2,19%) (2,19%-1%)في الناتج المحلي الاجمالي ، وأشار كايسني Cysne وسايمونسين Simonsen (1994)أن تلك الزيادة الحاصلة في التضخم وفي حالة الاقتصادات ذات التضخم المرتفع لها آثار ايجابية على الرفاهية تقدر بـ (4,25%) من الناتج المحلي الاجمالي .ويجد كاردوسو Cardoso (1992)في دراسة لسبعة أقطار من أمريكا اللاتينية أن الضريبة التضخمية لا تؤثر في الأفراد تحت خط الفقر بسبب انخفاض ممتلكاتهم النقدية، كما أن التأثيرات المحتملة لاعادة التوزيع الناتج عن التضخم غير المتوقع على الفقراء من خلال أرباح وخسائر رأس المال غالباً ما تكون قليلة، باعتبار أن الأصول والديون المالية بين الفقراء صغيرة جداً مما يجعلها عرضة للتأثر بالتضخم، كما يشير إلى أن التضخم المرتفع يقترن بانخفاض الأجور الحقيقية (6) .

التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار وليس مجرد أسعار مرتفعة (ارتفاع معدل الأسعار، أي انخفاض قيمة الوحدة النقدية) .

– اشار كينز إلى أن (التضخم الصحيح هو الوضع الذي لا تؤدي فيه أية زيادة إضافية في مجموع الطلب إلى زيادة إضافية في الإنتاج).

واختلفت مصادر التضخم حسب النظريات التي فسرته (7):

التفسير النقدي للتضخم يرجع كل حالات (عدم الاستقرار) وارتفاع الأسعار إلى زيادة في كمية النقود، أي إن التضخم هو ظاهرة نقودية صافية تتأصل وتستديم بواسطة السياسات النقدية والمالية المتوسعة (التمويل بالعجز والتوسع الائتماني والتوسع في عمليات سعر الصرف من قبل المصارف المركزية).

– التفسير الهيكلي فيرى ان الاقتصاد النامي يتصف بعدة صفات مثل عدم مرونة حركة عناصر الإنتاج وعدم التوازن بين الطلب والعرض في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما إن نواقص السوق والقيود التكنولوجية تحد من حركة الموارد

استجابة إلى إشارات السوق. لذلك ينبغي دراسة التضخم وتحليله في ضوء التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي قيد الدراسة. وهكذا ينظر إلى التضخم بوصفه نتيجة لوجود عدد من الاختناقات المحددة أو القيود المحددة في الاقتصاد الوطني وهو يكون حتمياً في ظروف أي اقتصاد يحاول إن ينمو بسرعة في ظل وجود اختناقات أو قيود.

– إن دراسة أسباب التضخم وما يترتب على وجوده لا يمكن إن يقتصر على التحليل الاقتصادي فحسب بل يجب إن يتم عبر دراسة وتحليل الهياكل السياسية والاجتماعية للمجتمع وكما يقول البرت هيرشمان (لقد اصبح واضحاً إن جذور التضخم تقع في الهيكل الاجتماعي والهيكل السياسي عموماً وفي الصراع السياسي والاجتماعي والصراع في الإدارة..)وسيكون من الصعوبة إيجاد اقتصادي سوف لا يتفق على إن القوى الاجتماعية والسياسية تلعب الدور الحاسم في خلق أو تسبب التضخم وكذلك في النجاح والفشل في سياسات مكافحة التضخم أو محاربة التضخم.

تميز اصطلاح التضخم بعدة انواع منها:

- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار.
- تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
- التضخم النقدي: أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية

الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم (8) :

– ارتفاع اسعار السلع والخدمات و التي تسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود امام السلع والفرق المتزايد لسعر سلعة ما في السنة الماضية عن السنة الحالية هو التضخم، والحد المقبول والمعقول والمتوقع الموجود من التضخم يكون بسيطا وقد لا يتجاوز حدود (1 – 2) % ، وهذه الحالة يكون الاقتصاد في الوضع السليم ، وآثاره السلبية لم تظهر بعد ، اما عند تجاوز معدلات هذا الحد يعني ذلك وجود خلل اقتصادي كبير وله نتائج اقتصادية كبيرة .

– تشويه عملية استخدام النقود ، فالعملة ما هي الانقد لا يحمل سعر فائدة اسمية ، فأذا ما ارتفع معدل التضخم من صفر الى 10 % سنويا سيهبط سعر الفائدة الحقيقي على العملة من صفر الى 10 % ، وبسبب فقدان الثقة بالعملة المحلية نتيجة انخفاض قيمتها الحقيقية وانخفاض حجم العائد الى الاموال المستثمرة فان الاستثمار يتوقف والمستثمرين الاجانب والمحليين سيبحثون عن بلدان اخرى اكثر استقرارا..

– التضخم يؤدي الى اعادة توزيع الدخل لصالح ارباب العمل واصحاب المهن الحرة ، على حساب اصحاب الدخل الثابت من العمال والموظفين وانخفاض دخلهم الحقيقي. وكذلك على الطبقة الوسطى نتيجة التآكل في القيمة الحقيقية لاصولهم ، في الوقت الذي يؤدي الى زيادة قيمة اصول الطبقة العليا واتساع الفجوة بين الفقراء والاغنياء ويضعف مساهمة ودور الطبقة الوسطى في العملية الانتاجية .

– زيادة العجز في الميزانية العامة للدولة واجبارها على اللجوء الى الديون الخارجية لسد العجز في الميزانية العامة للدولة .

– التضخم له تأثير سلبي على الضرائب ولطالما تم وضع بنود معينة من القانون الضريبي في صورة نقدية ، فعند ارتفاع الاسعار تميل القيمة الحقيقية لتلك البنود الى الهبوط .

– التأثير على المدخرات والودائع : إذا كان معدل ارتفاع الأسعار أعلى من نسبة الفائدة على الودائع ، فإن معدل الفائدة الحقيقي أقل من معدل الفائدة المعلن وبالتالي فإن حجم الودائع الحقيقي يتضاءل وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لمدخرات الأفراد تنخفض مع وجود التضخم .

– التأثير على القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) : تتعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقابل السلع المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الوطنية وارتفاع عرض السلع الأجنبية ، وهو ما يسمى بالخلل أو العجز في ميزان المدفوعات .

– التأثير على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية : يؤثر التضخم سلباً على التنمية الاقتصادية حيث يعمل على ترسيخ حالة من عدم التأكد Un certainty حول الوضع الاقتصادي في الدولة ومستقبل الدولة الاقتصادي ، فالتضخم يؤدي إلى انخفاض المدخرات من ثم انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض معدل الإنتاجية في الاقتصاد المحلي وهو ما يسمى 'بالركود الاقتصادي' .

– التأثير على مستوى التشغيل : يسبب التضخم ركود اقتصادي وانخفاض معدلات الإنتاجية ، و خسائر مالية للمؤسسات القائمة وإفلاس بعضها ، وهذا بدوره ينعكس على العمالة سواء بالتسريح أو التصفية أو عدم وجود فرص عمل جديدة لتوظيف الشباب المقبل على العمل .

– التأثير المباشر للتضخم على العائلات من ذوي الدخل المحدود مما يؤدي إلى معاناة الأسر وإثقال كاهلها بالمصاريف بسبب عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الحياة الكريمة ، وانخفاض المستوى الاقتصادي والثقافي والعلمي للأفراد بسبب الاستغناء عن بعض الضروريات وهبوطها الى دون خط الفقر.

– انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشاوي كوسيلة لزيادة دخول بعض الفئات وخاصة ذوي الاحتياجات الملحة من الموظفين الحكوميين من أصحاب الدخل المحدود ، وكذلك انتشار ظواهر سلبية في المجتمع مثل البحث عن الكسب غير المشروع (النصب والاحتيال – السرقة – الاتجار في الممنوعات والمخدرات) .

– رواج تداول السلع منخفضة الجودة لرخص سعارها والإقبال على الأسواق الشعبية والبسطات وانتشار السلع المقلدة وشيوع الغش التجاري والصناعي .

– زيادة نسبة الأمراض النفسية والتوترات العصبية وحالات الاكتئاب والإحباط التي ستؤثر على الإنتاجية وتؤدي إلى التقصير في العمل العزوف عن المشاركة في عملية التنمية .

– العزوف عن الزواج وتكوين الأسر الجديدة بسبب عدم القدرة على مصاريف الزواج مما يزيد من العنوسة والانحرافات الأخلاقية والتسول والجريمة وبيع الاعضاء البشرية والتجارة البشرية والمخدرات وغيرها من الانشطة المحرمة قانونا وشرعا .

– ارتفاع نسبة الطلاق بسبب عدم الاستقرار المادي للأسر مما يدفع باتجاه المشاكل الأسرية وعدم تمكن أرباب الأسر من تغطية الاحتياجات في ظل الارتفاع المتواصل للأسعار

– ظهور مواد استهلاكية بديلة ذات جودة منخفضة وضارة بالصحة مما يؤدي إلى انتشار الأمراض .

قياس التضخم (9) :

– يقاس التضخم عادة باستخدام فكرة الرقم القياسي Index للأسعار Price .

– ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) هو الأكثر استخداماً في قياس التضخم وتكلفة المعيشية .

– يقيس ال CPI التغير في متوسط أسعار سلة أو حزمة ثابتة من السلع والخدمات الاستهلاكية من سنة الأساس إلى السنة المراد قياس التغير فيها (10) .

جدول (1) سلة مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للعام 2009

خدمات السكن	%16,7
المواد الغذائية	%28,3
النقل والمواصلات	%19,1
سلع وخدمات منزلية	%10,7
الكساء والملبوسات	%8,9
الخدمات التعليمية والصحية	%1,7
المشروبات والتبغ	%4,7
سلع وخدمات أخرى	%9,9
المجموع	%100

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء : احصاءات لعدة سنوات

ولعل أبرز مكونات سلة السلع والخدمات التي ارتفعت فيها الأسعار بشكل ملفت كانت خدمات النقل والمواصلات لكن بشكل خاص ثم المواد الغذائية بما فيها المشروبات وتلاها بالضرورة الخدمات السكن وهكذا ... فالتضخم ينتشر بسرعة من مجموعة إلى مجموعة داخل أسواق السلع والخدمات .

جدول (2) معدل التضخم السنوي في العراق (كانون الثاني 2010 –كانون الثاني 2012)

	الرقم القياسي لأسعار المستهلك للأعوام			التغير (%)		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012
المواد الغذائية	121,4	129,1	141,0	5,8	6,3	9,2
المشروبات والتبغ	114,4	114,6	131,7	5,1	0,2	14,9
الكساء والملبوسات	119,5	126,3	133,6	6,5	5,7	5,8
خدمات السكن	108,0	109,4	127,7	1,3	1,3	16,1
سلع وخدمات منزلية	101,2	103,8	116,9	4,3	2,6	12,6

النقل والمواصلات	100,5	109,5	114,0	3,5	9,0	4,1
خدمات التعليم والصحة	129,0	126,0	141,1	1,4	2,3	12,0
سلع وخدمات أخرى	113,0	118,1	125,0	6,7	4,5	5,8
الرقم القياسي العام	131,1	135,6	144,3	4,2	4,5	8,7

المصدر :الجهاز المركزي للاحصاء : احصاءات لعدة سنوات .

الفقر

الفقر هو العوز أو النقص أو الاحتياج، وهو ظاهرة اقتصادية اجتماعية منتشرة بدرجات متفاوتة في دول العالم كافة. والفرق بين دول العالم ليس في وجود الفقر من عدمه ولكن الفرق يتركز في درجة الفقر ومدى انتشاره .

ويظهر الفقر على مستوى الدول ومستوى الأفراد، فعلى مستوى الدول، يتحدد الفقر بمستوى النشاط الاقتصادي في تلك الدولة, الذي يحدد قدرتها على توفير الموارد من أجل التنمية البشرية كالتعليم، الصحة، والتنمية المادية والمتمثلة في تنفيذ البنية الأساسية كالطرق، الموانئ، وشبكات الاتصال. أما على المستوى الأسري أو الفردي فالفقر يعني انخفاض دخول الأسر أو الأفراد عن مستوى يؤمن لهم الحاجات الأساسية لمعيشةٍ كريمة. وثمة علاقة ارتباط قوية بين قدرة الدول الاقتصادية ومستوى معيشة الأفراد، فالدول التي تنخفض فيها معدلات دخل الأفراد تعاني في العادة ارتفاع معدلات الفقر على المستوى العالمي (11) .

تعكس ظاهرة الفقر في كثير من مناطق العالم وجود خلل في الهيكلين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وهي ظاهرة ديناميكية متغيرة، ففقير اليوم قد يخرج من دائرة الفقر في المستقبل، والعكس صحيح، وذلك نتيجة لأسباب وعوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية متعددة. وقد يكون الفقر ثابتاً بسبب عوامل بنائية طويل الأجل أو طارئاً بسبب الحروب والأزمات الطارئة والكوارث الطبيعية . تحديد الفقر

أكثر الطرق شيوعاً لقياس الفقر هو قياس مستوى الدخل الصافي (بعد الضرائب) أو الاستهلاك. ويعد الشخص فقيراً إذا قل دخله أو استهلاكه عن مستوى معين أو حد أدنى وهو ما يسمى خط الفقر. وتتفاوت خطوط الفقر حسب المكان والزمان حيث تؤثر معدلات التضخم ومستوى الأسعار في الدخل المطلوب للحصول على الاحتياجات الأساسية للأفراد. وتستخدم كل بلد خط فقر مناسبا لمستوى التنمية والدخل والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع. ويحصل على بيانات الدخل والاستهلاك من خلال المسوحات الميدانية العشوائية على الأسر. حيث يطلب من مزودي البيانات الإجابة عن معلومات محددة عن عادات الإنفاق ومصادر الدخل. ويستكمل عمل البيانات من خلال توجيه طلب مشاركة الأفراد في تحديد الاحتياجات الأساسية وتعريف ماهية الفقر .

وعند تقسيم الاستهلاك إلى مواد غذائية وأخرى، يمكن ملاحظة أن نسبة كبيرة من دخل الفقراء بل أحياناً معظمه يذهب إلى الطعام، وبهذا يمكن استخدام نسبة استهلاك الغذاء كحد من حدود الفقر. ويمكن الحصول على الفقر المرتبط بالغذاء كمعيار أولي من معايير الفقر ثم تضاف تكاليف المواد الضرورية الأخرى إلى قيمة الاستهلاك الغذائي لتحديد خط الفقر الإجمالي .

ويحسب خط الفقر المدقع (فقر الغذاء) على أساس تقدير القيمة، بالحد الأدنى، لتكلفة مجموعة السلع الغذائية المحددة من قبل المختصين. وتتكون هذه السلة من مجموعة السلع الغذائية اللازمة لإنتاج عدد معين من السعرات الحرارية في اليوم الواحد تكفي الشخص المتوسط. وينبغي أن تحتوي هذه السلة على المواد الغذائية الأخرى اللازمة للجسم من بروتينات وفيتامينات وغيره .وأما خط الفقر الأعلى فيحسب بإضافة مجموعة من السلع والخدمات الأساسية إلى سلة الغذاء وحساب التكلفة الكلية لهذا الخط بحدها الأدنى(12) .

ويستخدم البنك الدولي خطي فقر على المستوى العالمي وذلك لقياس الفقر ومقارنته على مستوى العالم. أما خطوط الفقر النسبية والمستخدمة داخل دول العالم, خصوصاً الدول المتقدمة, فتحدد بمعايير أخرى كنسبة معينة من متوسط دخل الفرد أو كنسبة من متوسط دخل أفقر 40 في المائة من الأسر في المجتمع .ويتغير خط الفقر النسبي من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر بالنسبة للبلد نفسه .

الفقر حسب تعريف البنك الدولي :

لأغراض المقارنة بين دول العالم، وضع البنك الدولي حدين للفقر على مستوى العالم وهما دولار ودولاران للفرد الواحد في اليوم بالقوة الشرائية المعادلة لعام 1993. والحد الأول هو للفقر المدقع، ويعرف الفقر المدقع (فقر الغذاء) على مستوى العالم بدولار واحد للفرد في اليوم (وبالتحديد 1.08 دولار بأسعار 1993م ومقيم بالقوة الشرائية المعادلة في عملات دول العالم .(.أما الحد الثاني فهو للفقر على مستوى العالم. وبلغ عدد الفقراء المدقعين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم عام 1998, 1.1 مليار إنسان, وهو ما يمثل نحو خمس سكان الدول النامية. كما يبلغ عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم 2.7 مليار شخص أو نحو نصف سكان الدول النامية .

مؤشرات الفقر الرئيسية الأخرى التي أهمها (13):

- نسبة الأسر الفقيرة وهي نسبة الأسر التي تتلقى دخلاً أقل من خط الفقر إلى عدد الأسر الإجمالي الموجود في بلد ما .Head Count Index
- فجوة الفقر Poverty Gap Index وتقيس مقدار التحويل اللازم سنوياً لنقل الفقراء من دائرة الفقر .
- حدة الفقر Severity of Poverty Index ويعطي هذا المؤشر المزيد من الأهمية للفقر الحاد وهو أكثر حساسية لتوزيع الدخل بين الفقراء .
- ومن المؤشرات الأخرى التي لها علاقة بالفقر مؤشرات درجة عدالة توزيع الثروة والدخل في المجتمع، لأن سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع هو أحد أسباب الفقر. فالفقراء ليسوا فقراء لأنهم لا يكسبون الكثير فحسب، بل لأنهم لا يمتلكون الكثير أيضا .

اما قياس فقر القدرات فيعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هي (14):

1. مؤشر غذائي صحي: ويقاس بنسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة .
2. مؤشر صحي إنجابي: ويقاس بنسبة حالات الولادة دون إشراف صحي .
3. مؤشر تعليمي معرفي: ويقاس بنسبة الأمية بين الإناث .

وضع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 :

– يعتمد الاقتصاد العراقي على نقطتين اساسيتن هما : التمويل من إيرادات النفط (اقتصادريعي)والاستيراد لسد متطلبات الحاجة المحلية من السلع والخدمات بحيث اصبح الاستيراد من الخارج هي محور الساسة الاقتصادية في العراق والتي تفاقمت سنة بعد أخرى بحيث ارتفعت أستيرادات العراق من حوالي (8) مليار $ في العام 2004 إلى حوالي (24) مليار $ في العام 2007 وليس من المستغرب أن نعرف بأن قيمة مستوردات العراق من معجون الطماطم يصل إلى (100 (مليون $ سنوياً !! وأصبح العراق يستورد كل شيء حتى المشتقات النفطية من دول الجوار (بعضها دول غير منتجة للنفط) حيث بلغت تلك المستوردات في الأعوام السابقة ثلث إستيرادات العراق .

– إن برنامج الأعمار في العراق لم يظهر منه للعيان أي قدر ملموس وأن المواطن العراقي لم يجد لها أي أثراً على أرض الواقع. وانه لا يتعدى فعاليات محدودة جدا تمثلت في أعمار جزئي وبسيطً وفي أغلب الأحيان دون المواصفات المقبولة وخاصة في أعمار المدارس والمراكز الصحية والمباني الحكومية المدمرة. او صبغ بناية مدرسة أو دهان لمقتربات جسر حديدي أو أكساء شارع فرعي صغير .. وغيرها) وهذا ما ضخّم أعداد المشاريع بصورة وهمية (14).

– تتصف عمليات التعاقد بعدم الشفافية والاحتكار من قبل الجهات والشركات الأمريكية ، كما أنها فاقدة للضوابط والآليات المتعلقة بقواعد إرساء المشاريع وكذلك للمراقبة والتفتيش ، إضافة إلى ما اتصفت به من الإنابة في التنفيذ عبر حلقات الوسطاء ، فعلى سبيل المثال فازت شركة بكتل الأمريكية حتى نهاية عام 2003 بـ (138) عقداً لإعادة الأعمار فاتخذت من عمان مكتباً لها ومنحت منها (102) عقداً من الباطن إلى شركات أخرى ومقاولين عراقيين .

– نتشار ظاهرة الفساد الإداري الذي عمت كل الانشطة .هذا إضافة إلى اختفاء الملايين من هذه الدولارات في صفقات تتصف بالمبالغة في أقيامها وبعضها وهمياً وان نسبة التنفيذ الحقيقية لأجمالي هذة االمشاريع لا يتعدى في أغلب الأحيان عن (5 %) من المشاريع المخطط لها والتي بقيت أغلبها حبراً على ورق حسب التقارير الأمريكية ذاتها.

– ان مفردات البطاقة التموينة قد سرقت من قبل القائمين عليها ولا يحصل المواطن الا على بعض المفردات كالطحين والرز احيانا.

– تسريح العاملين في بعض الوزارات مما ادى الى زيادة نسبة الفقراء في المحتمع العراقي.

الفقر في العراق :

اعد ممثل الامم المتحدة في العراق تقريرا قدمة الى الامين العام للامم المتحدة تناول التقرير الى موضوع الفقر في العراق واشار التقرير الى (15):

أن نسبة الفقر في العراق بلغت 23%، حيث يتركز في الريف بدرجة أعلى من الحضر، وبلغت نسبة الفقر فيهما 39% و16% على التوالي .وقد أظهر التقرير أن الفقر ليس عميقاً، إذ بلغت فجوة الفقر 4.5%، لكنها تزيد في الريف على ثلاثة أمثال ما هي عليه في الحض . في حين اوضحت الامم المتحدة ان الامن الغذائي يتسم بالهشاشة حيث

يعاني اكثر من (1،9) مليون عراقي اي ما يعادل (5،7%) من السكان من الحرمان وعدم الحصول على ما يكفيهم من الطعام كل يوم . و يوجد (4) ملايين اخرين معرضين لانعدام الامن الغذائي، كما يوجد من واحد من كل اربعة اطفال يعانون من توقف النمو البدني والفكري بسبب نقص التغذية المزمن . امام هذه النسب المخيفة اين نحن من الارقام الواعدة التي تعلنها وزارة التخطيط ؟. السؤال المطروح على ماذا تقيس الوزارة في حساباتها وتقاريرها الشهرية والسنوية ان كانت عيناتها كبار موظفي الدولة من النواب والوزراء والمدراء العامين فهذا صحيح ؟ ، اما اذا اخذت عينات الشرائح المسحوقة والمتقاعدين فماذا ستخرج ارقامها ونسبها ؟ اكيد ستكون هي ذاتها التي اعلنها المنسق الانساني للامم المتحدة في العراق . وبالتالي يكون شبح خط الفقر قريب من شرائح كثيرة في المجتمع العراقي . اما اذا اردنا معرفة الاسباب وتدني المستوى المعاشي نجد ان العوامل السياسية كان لها الاثر في تراجع الاقتصاد حيث أثرت الحروب والصراعات على الانتاج الغذائي ، فضلاً عن تغير المناخ والضرر البيئي مما عرض الزراعة التقليدية للخطر ، وتعرض مساحات واسعة من الاراضي الى التصحر لا سيما في الجنوب العراقي . وجراء ذلك اعتمد العراق على الواردات لتلبية احتياجات شعبه من القمح والرز.

وإعادة النظر في مستويات الدخل المتدنية قد تتطلب رفع رواتب صغار الموظفين والمستخدمين ومخصصات تقاعد الأفراد ذوي العائلات الكبيرة الذين لا تتوافر لهم دخول أخرى. ويمكن رفع دخول الفقراء إما عن طريق تعديل الأجور والرواتب وإما عن طريق توفير الفرق في الدخل من مخصصات الضمان الاجتماعي وإما من خلال برامج جديدة لدعم الفقراء. ولا ينبغي بأي حالٍ من الأحوال إغفال مصير العائلات التي يعولها أفراد عاطلون عن العمل الذين لا تنطبق عليهم شروط استحقاق تلقي مخصصات الضمان الاجتماعي. وتمثل مستويات البطالة الكبيرة نسبياً بين السكان السعوديين تحدياً قوياً لسياسات القضاء على الفقر. فقد بلغ معدل البطالة بين السعوديين 12 في المائة عام 2006، وكانت بين النساء 26,3 في المائة (16).

وقدرت كلفة الإحتياجات الغذائية الأساسية الشهرية للفرد الواحد بـ 54250 دينار، ويساوي هذا خط فقر الغذاء فقط، وقدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بـ 62646 دينار للفرد الواحد شهرياً على أساس إنفاق الأسر، التي تقع عند خط فقر الغذاء، وبجمع كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية وكلفة الإحتياجات غير الغذائية، فإن خط الفقر في العراق يساوي 116896 دينار للفرد في الشهر، ويعود السبب لارتفاع خط الفقر بالعراق الى (17) :

- ارتفاع تكاليف المعاينة الطبية الخاصة الى اكثر من 500% خلال السنتين الاخيرتين.
- ارتفاع معدل التضخم بمعدل 40% مما ادى الى انخفاض قيمة النقد المحلي.
- ارتفاع اسعار المواد الغذائية بنسب تتجاوزر ال200%.
- ارتفاع اسعار الكهرباء الخاص الى اكثر من 100%.
- ارتفاع تكاليف النقل بنسبة 200% .
- ضعف الخدمات الصحية والتعليمية .
- افتقار البطاقة التموينية واختصارها على بعض المواد الغذائية.

– قلة فرص العمل بسبب عدم استقرار الظروف الامنية السياسية .

مما تقدم بظهر لنا : أن 22.9%، أي حوالي 6.9 مليون من العراقيين، يقعون تحت مستوى خط الفقر، علماً أن الإنفاق الذي أحتسب على أساسه هذا الخط، يعتمد التعريف الإقتصادي للإنفاق المعمول به دولياً، والذي يتضمن إضافة إلى المشتريات النقدية الإنفاق غير النقدي، بما في ذلك قيمة الإيجار التقديري للأسر التي لا تدفع إيجاراً لسكنها لأنها تقيم في مساكن تملكها أو لأسباب أخرى، وقيمة السلع الإستهلاكية التي تحصل عليها بدون دفع بدل نقدي، كالسلع التي تنتجها والسلع التي تحصل عليها مقابل العمل أو كمعونات. وأوضح أن 13% من الفقراء يوجدون في محافظة بغداد وحدها، وحوالي 11% في محافظة البصرة. وعلى مستوى الريف، ترتفع نسبة الفقر، ففي محافظات المثنى 75%، وبابل 61%، وواسط 60%. وتشير البيانات إلى أن الخمس الأغنى من الأسر يحصل على 43%) من الدخل، بينما يحصل القسم الأفقر على 7% من الدخل على مستوى العراق، إلا أن التفاوت يبدو أقل حدة بالنسبة إلى الإنفاق، إذ إن حصة الأسر الأغنى تبلغ 39% من مجموع الإنفاق الأسري، فيما تبلغ حصة الأسر الأفقر 9.% .)

جدول (3) يمثل اثر التضخم على خط الفقر في العراق لمدة 2010–2012

السنة	خط الفقر البشري\دينار	نسبة التضخم %	خط الفقر بعد حساب التضخم
2010	35688,450	131,10	45, 38750 0
2011	37229,75	135,33	40846,550
2012	43250,000	139,8	51976,651

المصدر : تم حساب القيم بالاعتماد على المعادلة :RNPV=P(1+F)t

حيث ان : RNPV= القيمة الحالية الحقيقة لخط الفقر.

F= نسبة التضخم السنوية

t = الزمن بالسنوات

ولما كان خط الفقر يحسب على اساس دولارين في اليوم (60$شهريا) فان خط الفقر العراقي هو 27,4$وهو اقل من 1$ (0,913)وهذا واقع مؤلم لدولة نفطية حيث ان معدل دخل الفرد اليومي فيها هو اقل من كثير من الدول الافريقية غير النفطية .

جدول (4) يمثل اعداد الفقراء في العراق نتيجة التضخم للمدة 2010–2012

السنة	خط الفقر\دينار	اعداد الفقراء	الزيادة في اعداد الفقراء سنويا
2007	34250	7360000	
2010	38750,450	8327104	967104
2011	40846,550	8776947	449843
2012	51976,651	11169536	23925890

المصدر : من اعداد الباحثين .بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للعوام 2010-2012

ملاحظة :تم حساب اعداد الفقراء بالاعتماد على معادلة القيمة الحالية الحقيقة كما في جدول رقم 3

من الجدول اعلاة يتضح بان اعداد الفقراء في العراق في تزايد مستمر ومتناسب طرديا مع ارتفاع معدلات التضخم .وتعود اسباب الفقر بالعراق الى :

– عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع ، وفي العراق حيث يعشعش الفساد المالي والاداري والنهب للمال العام الذي زادة من حدة الفقر في العراق ووصل ت نسبة الفقر بالعراق الى 30%.

–إن التطورات الاقتصادية مثل الجات والعولمة والخصخصة والتمويل الاقتصادي لا يعتبر نجاحاً اقتصادياً في بعض المجتمعات بقدر ما هو سبباً يعمق و يوسع هوة الفقر، وهذا ما زاد من نسبة الفقر بالعراق بعد رفع اسعار المشتقات النفطية.

–عدم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في البلد(كالبترول – الزراعة – المياة – الموارد البشرية) استغلالاً عقلانيا يكون لها دور بارزفي الإنتاج .

–عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع لزيادة من دخل المجتمع وأفراده و تحسين مستوى ثروة الأمة ، بل ان الانتاج الصناعي توفق بشكل شبه كامل ، اضافة الى تسريح اعداد كبيره من موظفي الدولة من قبل الحاكم المدني الامريكي مما جعلهم يدخلون في قائمة الفقر .

–عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات بل ان علاقة العراق قد توترت مع دول الخليج وتركيا مما اضعف التبادل التجاري مع هذة الدول .

– انتشار الفساد المالي والاداري والعقود الوهمية في اعادة اعمار العراق مما ادى الى عدم توفر فرص العمل وتحسين مستوى العاملين .

– عدم الاهتمام بالسياسات الاقتصادية ومنها السياسة المالية والنقدية واتفشي ظاهرة تضخم الاسعار التي اسهمت بشكل فعال بزيادة عدد الفقراء بالعراق .

دور الفقر في تدني مهارات وقدرات راس المال البشري في العراق وانخفاض مستويات الاداء:

يمثل الشباب راس المال البشري لاي دولة ،فهم القوة العاملة والاداة الانتاجية وان تطور قدرات ومهارات الشباب سيكون المحفز الاساسي للنمو والتنمية الاقتصادية في البلد.

ان راس المال البشري هو : المعرفة والمهارات ، بالإضافة إلى القدرات الذاتية لتحديد وإيجاد مصادر المعرفة والمهارات التى لا يمتلكها الأفراد حالياً ، وهو ما يطلق عليه المديرون أحياناً المبادأة أو الابتكار أو قدرات المنظمة (18).

ان ما يعيشة الشباب في العراق هو فقر القدرات:و هو عجزالشباب عن امتلاك القدرات و المهارات البشرية اللازمة لضمان احقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا(19). وهو الفقرالذي ينحرف إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية (20) .

يمثل الشباب راس المال البشري لاي دولة ،فهم القوة العاملة والاداة الانتاجية وان تطور قدرات ومهارات الشباب سيكون المحفز الاساسي للنمو والتنمية الاقتصادية في البلد.

ان المعرفة والمهارات ، بالإضافة إلى القدرات الذاتية لتحديد وإيجاد مصادر المعرفة والمهارات التى لا يمتلكها الأفراد حالياً ، وهو ما يطلق عليه المديرون أحياناً المبادأة أو الابتكار أو قدرات المنظمة (21).

وبسبب عدم تنوع الأنشطة الاقتصادية تتضاءل فرص العمل في مجتمعات الفقراء وتدني قدرات سكانها، وتتسم أنشطة الفقراء بأجورها المنخفضة وعدم ديمومتها، كما لا تخضع لقوانين حماية العمل وتبقى عرضة للتقلبات الاقتصادية والمناخية.وتعتمد استمرارية الدخل على توفر فرص العمل وعلى الصحة البدنية التي تعتبر رأس مال الفقير الشباب المعرض للخطر، حيث يعانون من الإحباط والفراغ الكبير في الوقت وعدم وقدرتهم على استثماره في شيء مثمر بسبب صعوبة حصولهم على فرص لتنمية مهاراتهم، الأمر الذي قد يقود إلى انخراطهم في سلوكيات ضارة وتسهل استقطابهم وانضمامهم إلى تنظيمات مشبوهة أو جماعات متشددة تمثل احياناً لبعضهم المخرج الوحيد لمشاكلهم..

اما ان الحرمان واللامساواة فى القدرات والفرص، فهي الاكثر استشراء من فقر الدخل الفقريؤدي الى حرمان من الخيارلت والفرص وتدن فى نوعية الحياة ، ومع ان مستوى الفقر المادى المدقع فى العراق هو الاعلى فى العالم بالرغم من الثروات الطبيعية والامكانيات المادية . ان الفقر المادى ليس سوى جزء من المشكلة التي يعاني منها شباب العراق،بينما فقر التنمية الانسانيه اشد وطاة،نظرا لانه يحد من قدرات الشباب على الاستخدام الافضل لمواردهم الانسانية والمادية على حد سواء .و بالرغ من التعليم يعتبرركنا أساسيا في مفهوم التمكين الشمولي و عاملا أساسيا في قدرة المجتمع و لاسيما الشباب على مواجهة الأزمات و تجاوزها فرديا و جمعيا،و أداة تمكينية للشباب في مواجهة ظاهرة الفقر بمعناه الشمولي(فقر الدخل و فقر القدرات) (22) . ان التعليم لم يكن مشكلة الشباب العراقي ،الا ان الاسباب هي عدم توفر فرص العمل و وعدم وجود أشخاص يتحملون مسئولية تنمية المجتمع أهم العوامل التي تُحد من فاعلية المشاركة الشبابية في تنمية المجتمع المحلي..

اسباب تدني قدرات الشباب في العراق :

– البطالة فيما تشكل نسبة (23,3%) من الشباب في عمر (10–30) سنة يعملون وهذه النسبة تزداد بطبيعة الحال بين الشباب في العمر (25–30) سنة لتصل إلى (46,3%) كما أن نسبة الذكور الذين يعملون (37,9%) تتجاوز خمسة أضعاف نسبة الإناث العاملات (6,8%) .ويرجع ذلك للخصخصة والسياسات التجارية والاستثمارية الطاردة والفساد وعدم التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل فانتشرت البطالة والتي ولدت الفقر والإحباط (20). أن نسبة (30,6%) من الشباب في عمر(10–30) سنة يلتحقون بسوق العمل قبل بلوغهم الخامسة عشر من العمر وإن كانت هذه النسبة تزيد بين الإناث (41,1%) مقارنة بالذكور منهم (29,1%)، وان حوالي (70%) من الشباب

ترك الدراسة بسبب العمل المبكر , أما بالنسبة لعمل المرأة فان (57,1%) من الشباب في عمر (10-30) سنة عمل المرأة وترتفع هذه النسبة كثيراً بين الإناث عنها بين الذكور(23) .

– انخفاض المستوى المعاشي ل30% من الشعب العراقي ،حيث يوجد مواطن منكل 3 مواطنين يعيش على اقل من دولارين امريكيين فى اليوم ووفقا لتقديرات البنك الدولى الخاص بالشرق الاوسط وشمال افريقيا.

– ان النمو الاقتصادى ليس شرطا كافيا لازالة فقر الدخل ، ولكنه شرط ضرورى لذلك،وهذا ينطبق ايضا على فقر القدرات، كما ان الفقر يعيق النمو الاقتصادى ، ورغم ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على ايرادات النفط التي تشكل 95% من ميزانيته البالغه اكثر من100 مليار $ ،الا ان هذه الميزانيات لم تساهم بالنمو الاقتصادي للبلد او الحد من الفقر بسبب سوء الادارة وتفشي الفساد المالي والاداري والنهب للاموال العامه دون رادع او خوف قانوني.

– تقديم عراقيل مؤسساتية امام خلق فرص العمل في العراق ، حيث ان اسواق العمل تقليديه ومجزاة ، وغير قادرة على اداء وظائفها المفترضه، مما يجعل الية تداول القوى العاملة ضعيفة وغير فاعلة ،اضافة ان اغلب المشاريع التي تقودها الدولة او القطاع الخاص وهمية ولا توفر فرص عمل للشباب .

– ضعف فرص الاستثمار المباشر سواءا كان محلي او اجنبي بسبب عدم استقرار الظروف الامنية ،مما ادى الى قلة فرص العمل وانتشار البطالة ثم الفقر، وعدم توفر البنية التحتية والقانونية للاستثمار وكثرة العوائق امام المستثمرين فابالاضافة الى الوضع الامني والسياسي ، فان تفشي الفساد يفرض عوامل طاردة لجذب الاستثمارات الى العراق .

– انتشار الامية وانخفاض مستوى مهارات وقدرات العاملين لتدني مستوياتهم التعلمية ،حيث تمثل ان 20%هي نسبة الامية بين الشباب من 15-25 سنة وهذا ما يؤثر سلبا على الشباب وضعف قدراتهم ومهاراتهم الانتاجية.

الاستنتاجات :

– ان خط الفقر في العراق يعادل حوالي 100$ شهريا وارتفاع خط الفقر الى هذا المستوى هو بسبب ارتفاع معدلات التضخم في العراق والتي اضعفت القدرة الشرائية للنقد المحلي ،وهذا يعني ان فقراء العراق يعيشون في حرمان وفقر مدقع ، حيث ان ما تستلمه الفقراء والمتعففين من الضمان الاجتماعي هو لا يتجاوز ال40$ شهريا .

– ان اسباب ارتفاع معدلات التضخم في العراق يعود الى عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة المعالم ، اضافة الى التخبط في العمل المصرفي والمالي .

– انتشار البطالة في العراق والتي وصلت بحدود ال40%من قوة العمل ،وان من اسبابها تفشي ظاهرة الفساد وحل الوزارات بعد الاحتلال وتوقف عجلة التنمية الاقتصادية وهروب المستثمرين الاجانب .

– انتشار الفساد المالي والاداري وحسبما جاء في تقرير الحكم الرشيد للمنظمة الدولية التي صنفت العراق باخر دولة في الشفافية .

– اعتماد بعض الاساليب من المتحكمين واصحاب القرار كتزوير العملة وضخها الى السوق او تهريب العملة الصعبة الى دول الاخرى .

– برامج اعمار العراق اثناء وبعد الاحتلال الامريكي تميزت بالغش والاحتيال والنصب والتزوير والمشاريع الوهمية وعلى سبيل المثال مشاريع الكهرباء التي بلغت الميزانية المنفقه عليها اكثر من 37 مليار $ ولا زال العراق يعيش الظلام الدامس.

– ضعف برامج الاعالة الاجتماعية التي تنفذها وزارة العمل والشوؤن الاجتماعية ،حيث تمنح رواتب او اعانات الى الفقراء لا تتجاوز قيمتها ال50الف دينار عراقي شهريا (40$) وهي لا تغطي كلفة المستلزمات الاساسية للعيش (الغذاء والدواء والسكن).

– عدم اهتمام الدولة ببرامج تاهيل الشباب بالمعرفة والمهارات اللازمة لمتطلبات الحياة الصحية، واستخدام التقنيات الإنتاجية الحديثة، والاستخدام الذكي والمستدام للمصادر الطبيعية والبيئية.

– ان الشباب العراقي يعاني من فقر القدرات الذي يعمل على اضعاف مهاراته وقدراته التي تؤهلة للحصول على فرصة عمل .

المقترحات :

– وضع سياسة اقتصادية كلية تتضمن طرق واساليب الحد من الفقر في العراق ،والاستفادة من تجارب الدول الاخرى مثل ماليزيا وتركيا وسنغافورة .
– الحد من الفساد المالي والاداري من خلال ابعاد الفاسدين والحرامية عن المناصب الادارية واحالتهم الى المحاكم .
– الحد من اساليب تزوير العملة وتهريب العملة الاجنبية لدعم الانظمة في سوريا وايران
– فتح مجالات الاستثمار الاجنبي المباشر في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية لتوفير فرص عمل تساهم في خفض البطالة وخفض عدد الفقراء.
– ان يضع النك المركزي العراقي سياسة تعمل على رفع قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية من خلال الحد من الفائض النقدي وخفض نسبة الفئات النقدية الكبيرة في التداول لسهولة تزويرها او تهريبها الى الخارج.
– تنشيط القطاع الصناعي والقطاع الزراعي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقروض الميسرة ، اضافة الى حماية المنتج المحلي من سياسات اغراق السوق التي تتبعها دول الجوار مع العراق من خلال فرض الضرائب على المستورد وتحديد نسبة المستورد الى حجم الانتاج المحلي .
– رفع مبالغ الضمان الاجتماعي الى حدود تضمن للفقراء الحصول على اساسيات العيش الكريم.
– حماية الموارد الاقتصاية من السرقات والنهب التي تطال كل الموارد الاقتصادية سواءا كانت نفطية او نقدية او مالية من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمراقبة الشعبية .
– الاهتمام التعليم بوصفه يعمل على بناء القدرات البشرية و التي تعني بالضرورة ملاحقة الفقر البشري وفقر القدرات، وتوظيف القدرات التي تم بناؤها بما يعنيه من ملاحقة أخرى لفقر الدخل ومحاولة استئصاله أو الحد منه وهذا يتطلب

اعتماد برمج علمية وتكنولوجية تواكب التطور العلمي العالمي كي تمكن الشباب من الالتحاق بركب التقدم والتطور العلمي والتقني.

- ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل ، وفرض على الجامعات الحكومية والاهلية ان تقوم بدراسة طلب السوق للقوه العاملة وعلى هذا الاساس يتم فتح الاقسام العلمية ، واستقدام التكنولوجيا الحديثة بالتعليم ومواكبة التطورات العلمية العالمية في اعداد الشباب المتعلم القادر على المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية للبلد.

المصـــــــــــــــــــادر :

1- العازمي، عبدالله غازي ٢٠٠٤ " محددات التضخم المحلي للأسعار : دراسة تطبيقية على دولة الكويت "مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، العدد الثاني،٣٢٧ - ص ٣٠.

2- Bhattacharya, B., & Lodh, M. (1990) "Inflation in India: an Analytical Survey", Artha Vijnana, Vol. 32, pp.25-68.

3- Al Raisi, Ali, and Sitikantha Pattanaik (2003) "Pass-Through of Exchange Rate Changes to Domestic Prices in Oman", Central Bank of Oman, Occasional Paper, No.2005

4- مصطفى ، أحمد سيد ،2002-2003 تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي .. مطبوعات جامعة الزقازيق. الطبعة الربعة ص345..

5- طشطوش ،هايل عبد المولى ،النظريات النقودية ودورها في تفسير الدورات الأقتصاديه *بحث منشور على الموقع* : *iefpedia.comf*

6-الروبي ،نبيل ،1998 "نظرية التضخم :مؤسسة الثقلفة الجامعية القاهرة ،ص 89-90.

7- الجاسم ،خزعل مهدي ،1987 "الاقتصاد الكلي " مطبعة الجامعة المستنصرية ،ص234

8- عبد الحميد ، عبد المطلب 2003"السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"القاهرة ،مجموعة النيل العربية ص 235 .

9- الوزني خالدواحمد الرفاعي 2003"مبادئ للاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"ط6- عمان الاردن،دار وائل للنشر .ص89 .

10- الحمامي ،يمن واخرون 2003 "محاضرات في الاقتصاد التطبيقي "جامعة عين شمس .القاهرة .

11- القيسي ،عيسى2007 ، 'التضخم : المفهوم ، المقياس والأسباب' ، ضمن مجموعات دراسة مقدمة للحلقة النقاشية حول : 'ارتفاع الأسعار في الكويت' غرفة تجارة وصناعة الكويت

12- نفس المصدر السابق . 13- www.*ankawa.com/forum/index.php?topic=379125.0;wap2*

14- د. محمد محمود العجلوني،2010، الاسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل مقدمة الى الاسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الاميرة سمية خلال الفترة 10-12/5/ 2010،

15- www.iraqipa.net/09_9/21_25/a17_24sep09.htm

16- www.iraqipa.net/09_9/21_25/a17_24sep09.htm

17- www.kitabat.com/.

18- www.yaqen.net -

19- خليل إبراهيم السعادات :رأس المال البشري خير استثمار للمستقبل، متاح على موقع الإنترنيت
http://www.alquma.net/vb/showthread.php?t=90314
20- تقرير التنمية البشرية 2002 صفحة128
21- الضبعان ،محمد سليمان ، "ظاهرة الفقر"، موقع www.islamonline.net.
22- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002 صفحة
23- عبد النبي ، محمد الأمين احمد 2012 (المشاركة الايجابية للشباب في المجتمع المدني وأثرها علي التنمية المستدامة) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية / دراسة تأصيلية لمفهوم المشاركة السياسية
24- الجهاز المركزي للاحصاء /المسوحات الاحصائية انجازات 2011